«رايتس ووتش» تتهم إسرائيل باستخدام القوة «غير المبررة» و«المسيسة» لاعتقال أطفال فلسطينيين

الداخلية الفلسطينية تتوعد بمعاقبة المتسببين بالتفجيرات في قطاع غزة

أعلنت وزارة الداخلية الفلسطينية توقيف عدد من المشتبه فيهم في التفجيرات التي استهدفت ناشطين من حركتي حماس والجهاد في غزة، موضحة أنها تواصل تحقيقاتها في القضية، ومؤكدة أنها لن تتهاون في ملاحقة منفذي هذه التفجيرات.

ورأت كتائب القسام وسرايا القدس في بيان مشترك أن التفجيرات التي وقعت في غزة تحاول النيل من المقاومة خدمة لأهداف الاحتلال.

وقال البيان: إن المنفذين يضعون أنفسهم في مربع الخيانة. وتعهد الفصيلان بعدم التهاون في ملاحقة الفاعلين، وأكدا أن هذه الأفعال لن تثنيهما عن واجبهما في حماية الشعب والإعداد لمواجهة العدو.

وعلى أصوات انفجارات متعددة استيقظت غزة الأحد، الزمان واحد والمكان ذاته «منطقة الشيخ رضوان»، التي شهدت تفجير خمس سيارات بعبوات ناسفة، ثلاث منها لكتائب القسّام واثنتان لسرايا القدس. ولا تزال التفجيرات مجهولة الهوية، وخلفت دماراً في المنازل المجاورة، وقلقاً في نفوس المواطنين.

بدورها قالت وزارة الداخلية في غزة: «عناصر إجرامية قامت بالتفجير»، متعهدة بالعمل على تعقب الفاعلين ووعد بمعاقبتهم.

وأكد المقدم أيمن البطنيجي ناطق باسم شرطة غزة أن «الشرطة استطاعت الوصول إلى طرف خيط يوصل إلى الجناة الحقيقيون». وأشار إلى أن «الشرطة والأجهزة الأمنية مجتمعين حتى اللحظة لحل هذه المشكلة التي لا تزال موجودة في القطاع من حين إلى آخر».

وجاءت التفجيرات في المربع نفسه الذي قتلت فيه حماس الشهر الماضي أحد عناصر الجهادية السلفية، بصفته خارجاً على القانون، ما دفع المراقبين للتساؤل عمن يقف وراء تفجيرات اليوم، ولاسيما أنها ولأول مرة تستهدف «حماس» و«الجهاد» معاً.

ومن جانبه قال أكرم عطا الله محلل سياسي: إن «داعش تريد أن تنتقم من حماس وتوصل لحماس رسالة». ولفت «لكن ما علاقة الجهاد الإسلامي؟»، وأضاف: إن «هناك تساؤلات كبيرة تتطلب معرفة من هو الفاعل»، غير مستبعد «الأيادي الإسرائيلية». واستطرد قائلاً: «ولكن إذا كان من يقف خلف التفجيرات بعض ممن ينتسبون إلى داعش أو مؤيديها وإذا لم يتلقوا مساعدات من بعض عناصر حماس لا يستطيعوا أن يقوموا بالتفجيرات وحماس تدرك ذلك».

تفجير سيارة في غزة (رويترز)

في سياق آخر اتهمت منظمة «هيومن رايتس ووتش» إسرائيل أمس باستخدام «القوة غير المبررة» لاعتقال أطفال فلسطينيين تصل أعمار بعضهم إلى ١١ عاماً بالإضافة إلى استخدام التهديد لإجبارهم بالتوقيع على اعترافات.

وقالت المنظمة: إن السلطات الإسرائيلية فشلت في إخطار أهالي الأطفال عن اعتقالهم أو أماكن احتجازهم مستندة إلى شهادات عدة أطفال احتجزوا العام الماضي في القدس الشرقية والضفة الغربية المحتلتين، في وقت ساد فيه توتر كبير. وحثت سارة ليا ويتسن مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الولايات المتحدة على الضغط على حليفتها إسرائيل لإنهاء ما وصفته بـ«الممارسات المسيئة». ويأتي التقرير في وقت يزور فيه وزير الدفاع الأميركي آشتون كارتر إسرائيل.

وبحسب التقرير فإن «قوات الأمن الإسرائيلية استخدمت القوة غير المبررة لاعتقال أطفال فلسطينيين»، وتحدث عن تفاصيل تتعلق «بعمليات اعتقال مسيئة» لستة أطفال.

وأشار التقرير إلى أن قوات الأمن الإسرائيلية «قامت بخنق الأطفال وإلقاء القنابل الصاعقة عليهم وضربهم أثناء الاحتجاز وتهديدهم واستجوابهم في غياب آبائهم أو محاميهم، كما أخفقت في إخطار آبائهم بمكانهم».

وأكدت المنظمة أن وزارة الدفاع والجيش الإسرائيلي ردتا على الاتهامات وأكدتا أن «المسؤولين الأمنيين التزموا بالقانون في جميع الحالات، بما فيه إطلاع الأطفال على حقوقهم».

وفي شهادة لطفل يدعى راشد س. (١١ عاماً) فإنه اعتقل على يد أفراد من قوة شرطة حرس الحدود الإسرائيلية في القدس في تشرين الثاني الماضي، مشيراً إلى أنهم وضعوا على رأسه كيساً أسود وقاموا بتهديده بالضرب.

واتهم الفتى بإلقاء الحجارة خلال فترة شهدت اضطرابات وتوترات كبيرة في القدس الشرقية المحتلة بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة الصيف الماضي. واندلعت أعمال شغب في القدس أعقبتها سلسلة اعتقالات واسعة بالإضافة إلى هجمات بالسيارات.

وفي قضية أخرى، تحدث تقرير «هيومن رايتس ووتش» عن اعتقال الطفلة ملك الخطيب (١٤ عاماً) بأسلوب عنيف بشبهة قيامها في إلقاء الحجارة على طريق يستخدمه المستوطنون في الضفة الغربية المحتلة.

ونقلت المنظمة عن خولة الخطيب والدة ملك، أن «أربعة جنود ضربوها بشيء يشبه الهراوة» أثناء الاعتقال حتى فقدت الوعي وبعد أن كانت «على الأرض ركلوها ووطأ أحد الجنود عنقها».

وفي جميع الحالات التي وثقتها منظمة «هيومن رايتس ووتش» فإن عائلات الأطفال أكدت أن السلطات الإسرائيلية «لم تخطر الآباء باعتقال أطفالهم واستجوبت الأطفال بغير السماح لهم بالتحدث مع أحد الأبوين أو مع محام قبل الاستجواب».

وأكد ثلاثة أطفال في التقرير أنهم قاموا «بالتوقيع على اعترافات مكتوبة بالعبرية التي لا يفهمونها، بعد أن هددهم المحققون». وأشار التقرير أن الأطفال تبولوا على أنفسهم من الخوف خلال فترات اعتقالهم وراودتهم كوابيس بعد ذلك.

الميادين – أ ف ب

مجلس الأمن يقر بالإجماع الاتفاق النووي وطهران تعتبر أن من يتحدث عن استخدام القوة لا يمتلك الإدارة الدبلوماسية

تبنى مجلس الأمن الدولي قراراً بالإجماع أمس يصدق الاتفاق النووي التاريخي الموقع بين إيران ومجموعة دول «خمس زائد واحد»، في وقت يسعى وزير الدفاع الأميركي آشتون كارتر خلال زيارة قام بها إلى كيان الاحتلال الإسرائيلي إلى طمأنة الكيان من تبعات الاتفاق مؤكداً أن «إسرائيل» تبقى «حجر الزاوية للإستراتيجية الأميركية» في المنطقة.

وذكرت وكالة «أسوشيتيد برس» أن قرار مجلس الأمن يسمح بسلسلة من التدابير التي تؤدي إلى إنهاء العقوبات ضد إيران.

وأكد مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين بعد تبني المجلس القرار أن الاتفاق النووي مع إيران صفحة جديدة في تاريخ مجلس الأمن الدولي.

بدوره قال مندوب الصين الدائم لدى مجلس الأمن إن هذا الاتفاق مثال ولحظة تاريخية في حل المسائل الدولية، مشيراً إلى أن الاتفاق أرسى نظاماً جديداً في العلاقات الدولية يستند إلى وضوح العلاقات وشرعيتها بين جميع الدول.

وكانت إيران ومجموعة خمس زائد واحد وقعتا في الرابع عشر من تموز الجاري الاتفاق النهائي حول الملف النووي في فيينا بعد عدة جولات من المفاوضات المكثفة بينهما التي استمرت نحو ٢٢ شهراً.

وفي تداعيات المواقف الدولية حول توقيع الاتفاق النووي الإيراني، أكد نائب المستشارة الألمانية وزير الاقتصاد سيغمار غابريال في خطاب في العاصمة الإيرانية أمس أن أمن «إسرائيل» يشكل شرطاً لعلاقات جيدة بين إيران وألمانيا وهو ما رفضته طهران على الفور. وغابريال هو أهم مسؤول أوروبي يزور طهران منذ توقيع الاتفاق.

وقال غابريال الذي كان يتحدث بحضور وزير النفط الإيراني بيجان نمدار زنقانة «يجب أن تدركوا أنه بالنسبة لنا نحن الألمان، أمن إسرائيل يكتسب أهمية كبرى. أدرك مدى صعوبة النقاش ونحن في ألمانيا نعتقد أيضاً أن الفلسطينيين لهم الحق في إقامة دولتهم».

وأضاف غابريال إن «علاقات جيدة مع ألمانيا تعني أنه يجب عدم تهديد أمن إسرائيل».

وبعد ذلك أكدت الناطقة باسم الخارجية الإيرانية مرضية أفخم مجدداً على المواقف المختلفة للبلدين بخصوص «إسرائيل».

وقالت كما نقلت عنها وكالة الأنباء الطلابية «مواقفنا مختلفة تماما مع ألمانيا حول المسائل الإقليمية، وخلال السنوات الـ٣٥ الماضية عبرنا عدة مرات عن مواقفنا بشكل واضح جداً».

وأضافت: «بالطبع سنعبر عن قلقنا بخصوص التهديدات القائمة بما يشكل تهديدات النظام الصهيوني» خلال المحادثات مع غابريال الذي سيلتقي الرئيس الإيراني حسن روحاني ورئيس مجلس الشورى علي لاريجاني.

في سياق متصل يحاول وزير الدفاع الأميركي آشتون كارتر خلال زيارة قام بها إلى كيان الاحتلال الإسرائيلي أمس إلى طمأنة الكيان من تبعات الاتفاق المبرم بين إيران والدول الكبرى في جنيف، مؤكداً أن «إسرائيل» تبقى «حجر الزاوية للإستراتيجية الأميركية» في المنطقة. و«إسرائيل» هي المحطة الأولى في الجولة التي يقوم بها كارتر في المنطقة عقب الإعلان الأسبوع الماضي عن التوصل إلى الاتفاق تاريخي بين إيران ومجموعة ٥+١ (الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والصين).

وكان كارتر أكد في تصريحات للصحفيين على متن الطائرة التي أقلته إلى إسرائيل أن الاتفاق مع إيران لا يمنع البنتاغون من إبقاء الخيار العسكري على الطاولة لمنع إيران من حيازة القنبلة الذرية.

اجتماع مجلس الأمن لإلغاء العقوبات على إيران بعد توقيع الاتفاق (رويترز)

وقال الوزير الأميركي إن «أحد الأسباب التي تجعل هذا الاتفاق اتفاقاً جيداً هو أنه لا يحول بتاتا دون إبقاء الخيار العسكري» الأميركي على الطاولة إذا ما سعت إيران إلى حيازة السلاح الذري.

في المقابل اعتبر وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أن «الذين ما زالوا يتحدثون عن استخدام القوة بعد الاتفاق في فيينا حول الملف النووي الإيراني لا يمتلكون القدرات والطاقات المناسبة لإدارة وتقوية وترسيخ الدبلوماسية».

وقال ظريف لوكالة «إرنا» رداً على سؤال حول تصريحات بعض المسؤولين الأميركيين باستخدام الخيار العسكري ضد إيران «إنه في الوقت الذي وصف العالم اتفاق الأسبوع الماضي في فيينا بأنه انتصار الدبلوماسية على الحرب والقوة من المؤسف أنه ما زال هناك من يتحدث عن الاستخدام اللامشروع للقوة لتحقيق أغراضه الباطلة ويصر وبشكل عبثي للحفاظ على خيار واحد غير فاعل سلفاً».

وأضاف وزير الخارجية الإيراني: «إن استخدام القوة للاعتداء على حقوق الآخرين ليس خيارا بل هو وسوسة خطرة وغير حكيمة تثار عادة من قبل أولئك الذين يفتقدون القدرات والطاقات المناسبة لإدارة وتقوية وترسيخ الدبلوماسية».

أ ف ب– رويترز– الميادين– سانا– روسيا اليوم

مقتل ١٠ جنود أفغان على الأقل في حادث إطلاق «نيران صديقة»

أسفرت غارة أميركية أمس الإثنين عن مقتل عشرة جنود أفغان على الأقل في ولاية لوغار جنوب كابول، في آخر حوادث «النيران الصديقة» في تلك المنطقة التي ينتشر فيها متمردو طالبان بشكل كبير. وتساهم الغارات التي تستهدف فيها القوات الأجنبية أو الأفغانية عن طريق الخطأ نظراءها أو مدنيين، في تأجيج كراهية السكان المحليين الأفغان لقوات الحلف الأطلسي. وفي كانون الأول الماضي، قتل خمسة مدنيين «عن طريق الخطأ» في غارة جوية لقوات الحلف الأطلسي في ولاية لوغار نفسها.

وقد وقع الحادث صباح أمس في منطقة بركي براك، جنوب كابول، حيث ينتشر المتمردون. وقال محمد رحيم أمين حاكم منطقة بركي براك: إن «مروحيتين أميركيتين هاجمتا في الساعة ٦,٠٠ صباح اليوم (أمس) حاجزاً للجيش الأفغاني»، وأضاف: إن «النيران اندلعت في الحاجز ودمر بالكامل».

وكانت السلطات المحلية تحدثت في البداية عن مقتل ١٤ جندياً، لكنها عادت وخفضت الحصيلة. وأعلن محمد رحيم أمين لاحقاً «مقتل ١٠ من الجنود الأفغان وإصابة أربعة»، وأكد هذه الحصيلة محمد وارا مساعد قائد شرطة الإقليم.

وأوضح أمين أن متمردي طالبان موجودون بأعداد كبيرة في منطقة بركي براك، لكن المنطقة التي وقعت فيها الغارة «ليست مشبوهة. كان العلم الأفغاني يرفرف على الحاجز عندما شن الأميركيون هجومهم». ورداً على أسئلة وكالة فرانس برس، قال مسؤول عسكري أميركي: إنه «على علم بحادث شاركت فيه القوات الأميركية في ولاية لوغار. والتحقيق جار».

ويذكر حادث صباح أمس بحادث مماثل وقع في آذار ٢٠١٤ في ولاية لوغار نفسها. وقد قتل آنذاك خمسة جنود أفغان وأصيب ثمانية آخرون بصاروخ أطلقته قوة إيساف التابعة للحلف الأطلسي. وشكل مقتل مدنيين وجنود أفغان في غارات تشنها القوات الأجنبية، واحداً من الموضوعات الحساسة في العلاقات التي كانت متوترة إلى حد ما بين حلفاء كابول وحكومة الرئيس السابق حميد كرزاي.

وبات الجيش الأفغاني وحده في الخطوط الأمامية لمواجهة الهجوم الصيفي العنيف لمتمردي طالبان. وفي المقابل، بدأت حكومة الرئيس أشرف غني وطالبان مفاوضات سلام مباشرة قبل أسبوعين في باكستان، تحت إشراف مراقبين أميركيين وصينيين، من أجل محاولة إنهاء النزاع المستمر في أفغانستان منذ ٢٠٠١. ومن المقرر إجراء جولة ثانية في الأسابيع المقبلة، لكن لم يتحدد أي موعد حتى الآن.

(رويترز – أ ف ب)

الجيش الأفغاني في منطقة براقي باراك من اقليم لوجار، أفغانستان

استقوى على عادة ائتلافه بالخارج لشن عدوان على سورية

طعمة: النظام لن يسقط إلا بقرار دولي ولاوجود لهذا القرار

| وكالات

أقر ما يسمى «رئيس الحكومة المؤقتة» المعارضة أحمد طعمة بأنه لا قرار دولياً بإسقاط النظام في سورية، مطالباً كالعادة بشن عدوان على سورية على غرار «عاصفة حزم» التي قادتها السعودية لضرب الشعب اليمني. وفي حديث نقله موقع «كلنا شركاء» المعارض، استجدى طعمة على عادته وعادة ائتلافه المعارض، الملك السعودي وأمير قطر والرئيس التركي لـ«إطلاق عاصفة حزم في سورية»، موضحاً أن النظام «لن يسقط سريعاً»، وقال: «النظام لن يسقط لا في هذا الشهر، ولا في الشهر الذي يليه، ولا حتى في ستة أشهر قادمة، النظام لن يسقط إلا بقرار دولي، والمجتمع الدولي مع الأسف لم يحسم هذه المسألة ويتضح له كيف سيكون شكل الدولة في المستقبل، لن يتم إسقاط النظام وهذه الحقيقة».

كما اعتبر بالمقابل أن «المجتمع الدولي لن يسمح للنظام أن يسحق المعارضة، كما لا يسمح للمعارضة أن تنتصر على النظام، لأنه باعتقادهم إن تفوق أي فريق على آخر فسوف يضعف من فرص السلام في المستقبل، وأن أي فريق منتصر لن يقبل بالشروط التي يمليها المجتمع الدولي فيما يتعلق بشكل الدولة في المستقبل وهذا يشبه ما جرى في البوسنة سابقاً».

وعن الحديث وطروحات الحوار وهل يقبل الائتلاف لو وجهت له دعوة للحوار مع الدولة السورية؟ أعاد طعمة التأكيد أن ائتلافه «لا يقبل بأي شكل من الأشكال بتسوية تبقي رموز النظام. طروحاتنا واضحة بقبولنا بجسم انتقالي كامل الصلاحيات وفق ما نص عليه مؤتمر جنيف ١، بما في ذلك أجهزة الأمن والجيش وجميع مفاصل الدولة الحيوية، وأن يكون هذا الحل بالتوافق بين الطرفين».

وعن الحديث عن الجهود الروسية ودعم الولايات المتحدة الأميركية لهذه الجهود لعقد لقاء تشاوري جديد في موسكو، قال طعمة: «أدركت المعارضة عموماً، والائتلاف بشكل خاص أن المقصود من منتدى موسكو تخفيض سقف الثورة السورية، ومن ثم من الصعب أن يقبل الائتلاف بتخفيض سقف تلك المطالب وأول هذه المطالب هو أنه لا يمكن أن يكون لـ(الرئيس) بشار الأسد أي دور في المرحلة الانتقالية». وأضاف: إن هناك «نقطة ثانية هي الفكرة التي صارت تطرح وهي هل يمكن أن يقبلوا بالانتقال التدريجي للوصول إلى جسم جديد للحكم؟ هاتان الفكرتان من الصعب جداً أن يقبل بهما الائتلاف».

ورداً على سؤال عن عدم قيام «المؤقتة» بنقل مقراتها إلى «الداخل السوري الواقع تحت سيطرة مجموعات مسلحة»، اعترف طعمة بأنه: «نشأ لدينا أمراء حرب ليس من مصلحتهم أن تأتي سلطة مركزية تنظم عمل البلد في الداخل» في إشارة إلى رفض العديد من الجماعات المسلحة وآخرها في إدلب حيث رفض هذه الجماعات الإرهابية الدعوات للسماح بنقل إدارة المدينة لـ«المؤقتة»، الأمر الذي رفضته هذه الجماعات بشكل قاطع مهددةً أي طرف معارض يدخلها بأنه سيذبح فيها، كما تحدى طعمة أي مجموعة مسلحة في الداخل أن يكون لديها الاستعداد لكي تساعد المؤقتة على فتح مقرات أو السماح لها بفتح مقرات. وعن الأنباء عن اعتماد الليرة التركية في تعاملات المؤقتة المالية، نفى طعمة صدور أي شيء حول هذا الموضوع من المؤقتة، لكنه اعترف بأن «عدداً من الخبراء السوريين الاقتصاديين الكبار قدموا مجموعة دراسات إلى الحكومة السورية المؤقتة حول هذه المسألة، مدعومة بوجهات نظر اقتصادية وسياسية. وهي تدرس إمكانية استخدام الليرة التركية في شمال سورية، والدينار الأردني جنوبي البلاد، بحيث نضعف قوة النظام بالابتعاد عن استخدام الليرة السورية».

وعن قضية جوازات السفر اعترف طعمة بأنه: «لا يمكن إصدار جوازات سفر باسم الائتلاف أو الحكومة السورية المؤقتة من دون غطاء دولي قانوني ونحن حتى هذه اللحظة لم نحصل على اعتراف قانوني بالحكومة المؤقتة. ما حصلنا عليه هو اعتراف سياسي ونبذل جهوداً كبيرة جداً من أجل إقناع المجتمع الدولي بالاعتراف بنا قانونياً ونيل مقعد سورية في الأمم المتحدة، وعندها نستطيع أن نصدر جوازات سفر نظامية باسمنا».

وعما يتعلق بآلية تعاطي وحدات حماية الشعب في شمال شرق سورية، واتهام «الائتلاف» المعارض لها بممارسة تطهير عرقي بحقّ السكان العرب في تل أبيض، قال طعمة: «نعتقد أنه اتفاق بين الولايات المتحدة والـ PYD على أن يكون الأخير شريكاً جزئياً مع الجيش الحر في مواجهة الإرهاب المتمثل بتنظيم داعش بالنسبة لهم، أو بديلاً كلياً من الجيش الحر في مشاركة الولايات المتحدة في مواجهة التنظيم، والذي حصل في (تل أبيض وسلوك) أن الجيش الأميركي هو الذي قاتل، وهو الذي فتح النار على مواقع التنظيم، والولايات المتحدة بدأت المعارك من الجو ودعمتها قوات PYD على الأرض، ولم تكن قوات PYD هي التي هاجمت مدعومة بالطيران العسكري».

أحمد طعمة

«مهاجرو الشام» يتوعدون بمواصلة «قتال داعش»

| الوطن – وكالات

أكد عدد من «الجهاديين» الأجانب الذين يقاتلون إلى جانب التنظيمات المتشددة في سورية، عزمهم على مواصلة قتال تنظيم داعش «المارق».

وأوضح «مهاجرو بلاد الشام» (كناية عن هؤلاء الإرهابيين الوافدين من خارج سورية والذين يقاتلون في صفوف التنظيمات القاعدية الجيش العربي السوري) في بيان نشره موقع «الدرر الشامية» المعارض، أن موقفهم اتخذوه بناء على «كثرة جرائم جماعة (أمير داعش أبو بكر) البغدادي المارقين (بحق) الثوار» مؤخراً. واتهموا، تنظيم داعش بالغدر و«طعن الظهور» جراء «هجومه على (بلدة) صوران (بمحافظة حلب) في وقت كانت فيه سيوفنا تشحذ باتجاه الساحل»، في إشارة إلى تهديد «جيش الفتح» الذي تقوده جبهة النصرة فرع تنظيم «القاعدة» في سورية، بالهجوم على محافظة اللاذقية، عقب سيطرته على أقسام واسعة من محافظة إدلب قبل شهرين.

ويُطلق على السوريين الذين يقاتلون في صفوف التنظيمات المتشددة لقب «الأنصار»، على حين يطلق على المقاتلين الأجانب لقب «المهاجرون»، في تشويه للمعاني الجليلة التي حملها هذان المصطلحان في صدر الإسلام.

وتابع البيان: «ثم زادوا (عناصر داعش) في غيّهم ففجّروا مساجد المسلمين وقتلوا الركع السجود، واستهدفوا خيار المجاهدين من قادة وشرعيين، ففجّروا فيهم الانتحاريين، وكان آخر من ناله بغيهم الشيخ أبو عبد الرحمن سلقين، وقبله الكثير كأمثال الشيخ أبي عبد البر العراقي، وأبي محمد الفاتح، والشيخ أبي خالد السوري» القيادي الكبير في حركة «أحرار الشام الإسلامية». وأكد الموقعون على البيان وقوفهم إلى جانب المجموعات المسلحة في مقاتلة داعش، قائلين: «نؤكد نحن المهاجرين من كافة الفصائل، أننا كنا وما زلنا نقف جنباً إلى جنب مع أهلنا أبناء الشام في قتال هذه الفرقة المارقة».

وقّع على البيان، شرعي «جيش الفتح» السعودي عبد الله المحيسني والسعودي مصلح العلياني، إضافة إلى مهاجرين منتسبين لـ«أحرار الشام» كأبي السعد المصري وأبي محمد المصري، وآخرين منتسبين لـ«النصرة» كالأردني سامي العريدي، وأبي سليمان المهاجر.

«الائتلاف» يرفض «مجلس الريحانية».. و«أحرار الشام» تسخر منه

| الوطن – وكالات

أعلن الائتلاف المعارض رفضه التام للتشكيلة الجديدة لما يسمى «مجلس القيادة العسكرية العليا» التابع لميليشيا «الجيش الحر».

وأعلن المجلس العسكري، الذي كان الائتلاف أمر بحله أواسط الشهر الماضي، عن إعادة هيكلة نفسه بالتعاون مع «مجلس قيادة الثورة»، وذلك خلال مؤتمر صحفي بمدينة الريحانية التركية يوم الأحد الماضي.

واعتبر الائتلاف في بيان صدر أمس، ونشر على موقعه الإلكتروني، أن «إعلان ما سمي بالمجلس العسكري الجديد، ليس سوى محاولة لتضليل الرأي العام، من قبل بعض أعضاء المجلس المنحل في ظل الجهود التي يقوم بها الائتلاف مع الفصائل المقاتلة لتشكيل قيادة موحدة ضمن إطار وطني جامع».

وأكد البيان أن «استمرار عملية التواصل، والتشاور، والتنسيق الدائم مع الفصائل الفاعلة على الأرض لتشكيل القيادة العسكرية العليا، بمثابة خطوة أساسية في سبيل نيل حرية الشعب السوري وأهدافه التي ثار من أجلها».

وأشار البيان إلى «أن رئيس الأركان (الفار) أحمد بري، هو المكلف رسمياً بإجراء المشاورات مع الفصائل، إلى جانب لجنة من ممثلي المكونات مكلفة الإشراف على إعادة تشكيل القيادة العسكرية العليا».

وأضاف: إن «من واجب كل من يهتم بمستقبل سورية، وانتصار ثورتها سواء من قيادات المجلس المنحل أو غيرهم أن يشعروا بالمسؤولية ويعملوا على دعم الجهود التي يقوم بها الائتلاف بالتنسيق مع الفصائل المقاتلة بدلاً من العمل على عرقلتها وحرف مسارها».

وفي ختام مؤتمر «إعادة هيكلة مجلس القيادة العسكرية العليا» الذي نظمه المجلس المنحل ودعا إليه مجلس قيادة الثورة، أعلن عبد الكريم الأحمد الذي كان يتسلم رئاسة الأركان في المجلس قبل حله، عن «إعادة هيكلة المجلس العسكري القديم الذي مضى على تأسيسه نحو ٣ سنوات، بالتعاون مع مجلس قيادة الثورة، وانتخاب أعضاء جدد للمجلس من الضباط الفاعلين وقادة فصائل على الأرض».

وعقد المؤتمر في غياب الائتلاف، وحكومته المؤقتة وممثلي أغلبية المجموعات المسلحة.

وكان المجلس العسكري الشهير بـ«مجلس الثلاثين»، رفض قرار الائتلاف بحله في شهر حزيران الماضي، واصفاً قرار الائتلاف بأنه تجاوز لصلاحيات الائتلاف الذي يقضي نظامه الداخلي بعدم الهيمنة على مجلس القيادة العسكري، ولا يُسمح للائتلاف بإصدار هكذا قرار.

في سياق متصل نفت «الجبهة الجنوبية» التابعة لميليشيا «الحر» وجود أي تمثيل لها في المجلس الجديد، وأضافت في بيان نشرته الإثنين أن يكون لـ«قيادة الجبهة الجنوبية علاقة بمن حضر اجتماع تشكيل المجلس»، وأوضحت أنها ستستمر في القتال ضد النظام حتى «تحرير سورية» بعيداً عن «الصراعات السياسية والارتباطات التي لا تخدم مصلحة الشعب السوري».

ولم تبد أي فصائل إسلامية أي ردود فعل رسمية تجاه «مجلس الريحانية» أو المجلس المزمع تشكيله من قبل الائتلاف، باستثناء حركة «أحرار الشام الإسلامية».

وقال نائب القائد العام للحركة أبو عيسى الشيخ في تغريدة نشرها على حسابه الشخصي في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»: «مجلس الثلاثين لو سموه مجلس الأربعين (ح) لكان أنسب وأجمع، أي ثورة هؤلاء ممثلوها، لعلها ثورة المتاجرين لقد جمعت المتردية والنطيحة وكل أفّاك أثيم»، في إشارة منه لقصة «الأربعين حرامي» الشهيرة.

الوطن
عين على الوطن...
سوريون يومياً سياسياً مستقلاً
www.alwatan.sy
رئيس التحرير
وضاح عبد ربه
مدير التحرير
جورج قيصر
الاشتراك السنوي (٦٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة
المكاتب في المحافظات
■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥ –٠١١
فاكس الإدارة: ٢١٣٩٩٢٨ –٠١١
فاكس التحرير ٨٨٢٧٩٨٤٠ – ٠١١
■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦–٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧–٠٢١
■ حمص ـ بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ – ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ – ٠٣١
■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١
■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٣٢٧٤٥٥–٠٤٣ ـ فاكس: ٣١٣٠٩٠